

بناء القدرات لصناعة القوانين والسياسات حول المهجرين

## الجلسة التاسعة: التطبيق

90 دقيقة

المدة

لمحة

لا يشكل اعتماد قانون أو سياسة حول التهجير غاية بحد ذاته. تعتمد فعاليته على تطبيقه. تقع المسؤولية الأساسية في التطبيق على المرجعية الحكومية المعينة لهذا الغرض، لكن الأمر يتطلب مساهمة من مجموعة من المعنيين. يجب إطلاق سبل تعاون وتأمين التزام بالتعاون من أجل تحقيق الأهداف المذكورة في الإطار.

كما يحتاج التطبيق إلى تصميم دقيق، إذ أنه مسار على مراحل. يتوجب تحديد الحاجات الضرورية للمهجرين والأشخاص الآخرين المتأثرين بالتهجير للتمكن من وضع أولويات على مستوى المناطق والنشاطات والتأكد من تخصيص أموال كافية للتوصل إلى النتائج المرجوة. كما أنه من المهم قياس التقدم بطريقة منهجية ومعالجة النواقص أو العقبات التي قد تظهر. في أغلب الأحيان، هناك حاجة لاستراتيجيات وخطط عمل وطنية أو محلية من أجل ضمان التطبيق الفعال لأداة معتمدة حديثاً.

تؤمن السياسة الوطنية الأفغانية حول المهجرين خريطة طريق للعمل تدمج خطط العمل المناطقية وخطة تطبيق وطنية، آخذة بعين الاعتبار المميزات الخاصة بكل محافظة ومدى وأنماط التهجير التي تعرفها.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لاستراتيجية تمويل سبل أخرى لتأمين التمويل المناسب للتطبيق. كما يجب أن تتمتع خطط العمل بالواقعية على مستوى الأموال المتوفرة.

وضعت أرض الصومال اللمسات الأخيرة على سياسة حول التهجير سنة 2014، وقد تم تطويرها بطريقة شفافة وتشاركية واستشارية. يبقى أن تعتمد، ولكن يجب أن تمر على الحكومة بعد مراجعة من المدعي العام. كما يتطلب التطبيق أيضاً اعتماد عدد من خطط العمل. إن وزارة إعادة الإسكان وإعادة التأهيل وإعادة الدمج هي المسؤولة عن تطويرها،

بالتعاون الوثيق مع شركائها، وبشكل خاص وزارة التخطيط. كما ظهر في الفقرة السابعة من السياسة، سوف تؤمّن خطة عمل شاملة في أرض الصومال "لمحة عن جميع التدابير المطلوبة... للتطبيق، بما في ذلك الأولويات المتعلقة بالقطاع، والمرحلة، والنوع، ومكان التدخل، والتدابير المتخذة لتطبيق هذا الإطار بالإضافة إلى التحديدات واستراتيجية تمويل"<sup>1</sup>.

كما أنّ هناك حاجة للتوعية على موضوع الأداة والدفاع عنها وبناء القدرات حولها والإعلام حول المبادئ الأساسية المتعلقة بالمهجّرين وبخطة التطبيق على المستويين الوطني والمحلي. سيساعد ذلك على ضمان تعاون ومحاسبة فاعلة في خدمة المستفيدين من الأداة الجديدة. كما يجب لحظ النشاطات التي تشمل الهيئات الوطنية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمهجّرين أنفسهم خلال تصميم التطبيق.

#### الغايات

بنهاية الجلسة، على المشاركين أن يكونوا قادرين على ما يلي:

- تحديد الشروط المسبقة لتطبيق ناجح لأداة وطنية حول التهجير
- التخطيط للتطبيق والتنسيق له بحسب الأولويات المحددة
- تصنيف نشاطات التطبيق بحسب الأولويات لمعالجة الحاجات الأكثر إلحاحاً أولاً

#### الرسائل الأساسية

- تطوير أدوات لمراقبة آلية التطبيق وتقييمها.
- يتبع التطبيق عادة اعتماد قانون أو سياسة حول التهجير
- يتطلب التطبيق تخطيطاً وتنسيقاً وأداة عملية
- للتطبيق أبعاد مالية ومؤسسية ومادية
- يتطلب مراقبة وتقييم منهجيين
- التبنّي السياسي والتنسيق وتخصيص الموارد المالية هي أيضاً عناصر أساسية
- Brookings-Bern, Addressing Internal Displacement: A Framework for National Responsibility
- Global protection cluster, Handbook for the Protection of Internally Displaced Persons
- اتفاقية كامبالا
- المبادئ التوجيهية

#### المراجع

حالتا أفغانستان وكينيا

مستندات توجّه على  
المشاركين:

<sup>1</sup> مركز رصد النزوح الداخلي، Adopting and implementing Somaliland's draft policy framework on internal

displacement ، تقرير ورشة عمل، آذار 2015، متوفّر على العنوان التالي: <http://goo.gl/cUnzjN>